

تقرير مشروع "استخدام آخر إحصائيات اللاجئين الفلسطينيين"

نفذته دائرة الشؤون الفلسطينية والمؤسسة النرويجية للأبحاث (الفافو)
وبتمويل من الحكومة النرويجية ٢٠١٦

دائرة الشؤون الفلسطينية - مديرية الأونروا والمنظمات الدولية

محتوى التقرير

٢	تقديم.....
٤	ملخص.....
٧	نبذة عن المشروع
٨	الهدف من المشروع
٩	أنشطة المشروع
٩	دورة التحليل الإحصائي SPSS.....
١١	ورشات العمل في المخيمات.....
١٢	- وصف الورشات
١٣	- محتوى الورشات
١٥	مداخلات عامة
١٧	مخرجات الورشات
١٧	السكان.....
١٨	المسكن
٢٠	الصحة.....
٢٢	التعليم.....
٢٤	المشاركة في القوى العاملة.....
٢٧	الدخل والفقير.....

تقديم:

لقد أضحت قضايا اللجوء والنزوح من أعقد التحديات التي تواجه الإنسانية في يومنا هذا، وهي إضافة لكونها قضية متعددة الأبعاد من حيث ارتباطها الوثيق بأبعاد سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وقانونية، إلا أنها أيضاً قضايا تمس حياة الإنسان اللاجئ بشكل دائم ومستمر وعودته إلى وطنه. ومن هنا فإن دراسة الجوانب المعيشية للاجئين الفلسطينيين في أماكن سكنهم أصبحت مطلباً مهماً لارتباطه بحياة جزء من السكان، بما لهذا من آثار وتبعات تنموية مختلفة بشكل يُوضح الظروف الحقيقية لمستويات الحياة التي يحيها أولئك اللاجئون، ومدى تشابه هذه الظروف بمثيلاتها في قطاعات السكان الأخرى في المجتمع.

وفي الأردن ظهرت لحيز الوجود العديد من الدراسات التي تلقي الضوء على الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها، ومن بينها دراسة "الأوضاع المعيشية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن" ٢٠١١ التي نفذتها مؤسسة الفافو للأبحاث والدراسات (Fafo) بالتعاون مع دائرة الشؤون الفلسطينية والإحصاءات العامة وبتمويل من الحكومة النرويجية.

وقد توصلت الدراسة الميدانية الحالية إلى العديد من النتائج والإستخلاصات البالغة الأهمية بالنسبة لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وخارجها.

وقد شجعتني عمق هذه الدراسة ومستواها المتميز لعكسها على مجتمع المخيمات واطلاعهم عليها لإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم، وخاصة أنها تعالج موضوعاً حيوياً لقطاع مهم من المجتمع، بالإضافة إلى إدراج تلك النقاشات في هذا التقرير لإتاحة الفرصة أمام أصحاب القرار وصانعو السياسات، لرسم الخطط ووضع السياسات لتحسين تلك الظروف والتركيز على الجوانب التي تهّم اللاجئين أنفسهم.

ولا يفوتني أن أزجي بالشكر على الجهود المختلفة التي بذلت لإظهار هذا العمل بما يليق به من خلال ورشات عمل شملت جميع المخيمات الفلسطينية في الأردن، وأخص بالشكر منسق المشروع المهندس نضال حداد، ومنسقة الورشات المترجمة السيدة هبة المعاني، وفريق الفافو الممثل ب Mr. Age Arlid Tiltnes، والسيد أكرم عطا الله.

والشكر الموصول للحكومة النرويجية على دعمها المتواصل لدائرة الشؤون الفلسطينية. وأخيراً فإنني إذ أضع تقرير "مشروع استخدام آخر إحصائيات اللاجئين الفلسطينيين" بين يدي المهتمين وأصحاب القرار، لأسأل الله الإفادة منها والتوفيق لمسعانا بصددتها.

والله ولي التوفيق

مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية

المهندس محمود العقرباوي

ملخص

هذا التقرير هو نتاج للتعاون المشترك بين دائرة الشؤون الفلسطينية والمؤسسة النرويجية للأبحاث (الفافو) ضمن مشروع "استخدام آخر احصائيات اللاجئين الفلسطينيين" ، وهو امتداد لدراسة "الأوضاع المعيشية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن" التي تم تنفيذها عام ٢٠١١. وقامت حكومة مملكة النرويج مشكورة بتمويل كلاهما.

في هذا المشروع تم عرض نتائج تلك الدراسة على اللاجئين الفلسطينيين بهدف اطلاعهم عليها من خلال عقد ورشات عمل في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الثلاثة عشر. وقد تم تلخيص أهم الملاحظات والمداخلات في هذا التقرير، لذلك هو يعتبر انعكاساً للأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المملكة الأردنية الهاشمية، ولمدى رضا اللاجئين عن وضعهم.

بالمجمل، يمكننا الذكر أن الأوضاع المعيشية بشكل عام قد شهدت تغيراً وتحسناً كبيراً، إلا أن هناك بعض القضايا التي مازالت تحتاج إلى تطوير ومتابعة.

فيما يخص البنية التحتية للمساكن، مازال هناك مساكن في المخيمات غير موصولة بشبكة الصرف الصحي. ويوجد أيضاً بعض المساكن التي بحاجة إلى إعادة تأهيل وبناء. أما بالنسبة للازدحام فقد انخفض في المسكن وفي الغرفة الواحدة داخل المسكن نتيجة تغير سياسات البناء وتغير العادات والتقاليد، إلا أن مشكلة الازدحام بشكل عام ستبقى موجودة في المخيمات لأن التزايد السكاني محصور في رقعة محدودة من الأرض.

أما عن الصحة والخدمات الصحية، فقد أبدى اللاجئون عدم رضاهم اتجاه بعض الأمور في العيادات التابعة لوكالة الغوث الدولية والموجودة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، حيث يتلقون الخدمات الصحية الأولية في تلك العيادات. تتعلق هذه القضايا بطاقم العمل، أطباء

الاختصاص، الاستشارة الطبية، وتوافر الأدوية، والتي طالب أبناء المخيمات بتطويرها وتحسينها من أجل تقديم خدمات صحية مناسبة وكافية. أما بالنسبة للتأمين الصحي فقد طالب اللاجئون بشمولهم بتأمين صحي، حيث أن ما يقارب نصف اللاجئين غير مشمولين بذلك.

وفيما يتعلق بالتعليم، ذكر اللاجئون أن هناك بعض القضايا في المدارس وبخاصة تلك التابعة لوكالة الغوث يجب معالجتها وإيجاد حلول لها من أجل تحسين جودة ومخرجات التعليم. وتشمل هذه القضايا نظام الفترتين، اكتظاظ الغرف الصفية، البنية التحتية للمدارس، البيئة الصفية والمرافق المدرسية. وأن هذه الأمور تؤثر سلباً على الالتحاق بالتعليم وعلى إكمال التعليم إلى جانب قضايا أخرى مثل الوضع الاقتصادي للأسر وقرب بعض المخيمات من الأسواق التجارية. وعن التعليم الجامعي، فلعدم توافر فرص العمل أثرٌ على خفض نسب الالتحاق بالتعليم الجامعي وذلك من وجهة نظر اللاجئين.

وتبقى البطالة من أكبر المشاكل التي يعاني منها اللاجئون لتأثيرها المباشر على الدخل، وعلى الظروف المعيشية للاجئين. فهناك العديد من العاطلين عن العمل، ويعود ذلك لأسباب عدة منها، عدم توافر فرص عمل في المخيمات، وبُعد بعضها عن المناطق التنموية والمصانع، إلى جانب انخفاض الأجور، واستغلال أصحاب العمل في كثير من الأحيان. ويذكر أن العديد من اللاجئين يرغبون بالعمل في القطاع الحكومي والأجهزة العسكرية. أما عن مشاركة المرأة فما زالت منخفضة لوجود عدة معوقات كالنظرة السلبية اتجاه عمل المرأة، ونوعية الفرص المتاحة والتي لا تتناسب في معظم الأحيان مع مؤهلاتهن العلمية، فضلاً عن عدم ملائمة ظروف العمل.

مازالت معدلات الفقر منتشرة بشكل كبير في المخيمات، ومازالت دخول الأفراد متدنية بشكل كبير لا يسمح بتلبية الحاجات الأساسية للمعيشة. ومما ينعكس سلباً على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهم. والعديد من أبناء المخيمات لا يتلقون مساعدات نقدية أو عينية سواء من

الأونروا، صندوق المعونة الوطنية أو من المؤسسات الغير حكومية. مما يجعلهم يطالبون بشدة بتلك المساعدات للمساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي، وتوفير حياة كريمة لهم.

ولتحقيق الغاية من المشروع سيتم وضع التقرير بين أيدي أصحاب الاختصاص وأصحاب القرار والمختصين برسم السياسات ليتم تضافر الجهود وتكاتفها من أجل تحسين الوضع المعيشي في المخيمات عن طريق اعداد السياسات التي من شأنها معالجة الوضع.

نبذة عن المشروع:

تربط دائرة الشؤون الفلسطينية والمؤسسة النرويجية للأبحاث " الفافو" شراكة قوية مستمرة في مجال الدراسات والأبحاث بما يخص اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، وكان آخرها دراسة الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات، والتي تم تنفيذها عام ٢٠١١، بتعاون مشترك بين الدائرة، الفافو، وكالة الغوث الدولية، ودائرة الإحصاءات العامة.

تم إطلاق نتائج هذه الدراسة في أواخر عام ٢٠١٤. وقد اعتمدت على مصدرين للبيانات: الأول مسح شامل لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين الثلاثة عشر في الأردن، والثاني مسح متعدد المواضيع لعينة ممثلة للاجئين الفلسطينيين في تلك المخيمات.

اشتمل المسح الشامل على استمارة قصيرة نسبياً وعلى معلومات أساسية عن السكن والبنية التحتية، ودخل الأسرة، كذلك بيانات لكل فرد من أفراد الأسرة، مثل الجنس، العمر، الحالة المدنية، الجنسية، الوضع الصحي، التحصيل العلمي، والمشاركة في العمل.

أما مسح العينة فقد اشتمل على استمارتين: الأولى هي استمارة الأسرة والتي جمعت بيانات عن السكن، الدخل، المدخرات والديون. إضافة إلى بيانات عن كل فرد من أفراد الأسرة مثل العمر، الحالة المدنية، الجنسية، الأمراض المزمنة والاستفادة من الخدمات الصحية، التحصيل العلمي، العمل، البطالة والدخل. والثانية هي استمارة الفرد المختار عشوائياً، حيث تم في هذه الاستمارة توجيه أسئلة عن التوجهات والآراء مثل الرضا عن الخدمات الصحية والتعليم، المشاركة في العمل، الشعور بالأمن والأمان في منطقة السكن.

ولما لهذه النتائج من أهمية كبيرة، ولرغبة الدائرة بالاستفادة منها قدر الإمكان، ارتأت الدائرة والفافو تمديد التعاون والبدء بمشروع يحقق هذه الغاية. لذا قامت دائرة الشؤون الفلسطينية بتاريخ ٤ كانون الثاني ٢٠١٦ بتوقيع مذكرة تفاهم لمشروع " استخدام آخر إحصائيات

اللاجئين الفلسطينيين " وذلك بتمويل من الحكومة النرويجية، وبالتعاون مع مؤسسة الفافو للدراسات والأبحاث.

الهدف من المشروع:

تتلخص أهداف هذا المشروع بما يلي:

بناء قدرات موظفي دائرة الشؤون الفلسطينية بما يتعلق بتحليل بيانات الدراسة باستخدام SPSS (Statistical Package for the Social Sciences) "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية"، ليكونوا قادرين على استخدام إحصائيات الدراسة، واستخراج بيانات من أجل استخدامها داخلياً لغايات عمل الدائرة، ولصالح المشاريع حيث تتعاون الدائرة مع منظمات دولية وجهات خارجية مختلفة. بالإضافة إلى ضمان استجابة سريعة لأية استفسارات موجهة للدائرة من المؤسسات والدوائر الحكومية الأخرى بما يتعلق بالظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين.

اطلاع أبناء المخيمات على هذه النتائج، تعليقاتهم، وجهات نظرهم وآرائهم حولها من خلال مناقشتها معهم ليتم بعدها الخروج بتوصيات ومقترحات ليتم ترجمتها لتكون نواة أفكار لمشاريع جديدة يتم عرضها على الجهات الدولية المانحة، بحيث يتم تنفيذها لتعود بالنفع على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وتحسين ظروفهم المعيشية، وبذلك يتم الوصول إلى إجراءات ملموسة لتحسين الوضع في المخيمات.

أنشطة المشروع:

تم تنفيذ هذين الهدفين من خلال الأنشطة التالية:

(١) دورة التحليل الإحصائي SPSS :

نظراً للحاجة للتعامل مع نتائج دراسة الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين، قامت دائرة الشؤون الفلسطينية بتنمية قدرات موظفيها وبدعم من الفاو بعقد دورة تدريبية لاستخدام برنامج SPSS . حيث تم التعاون مع "LEAD Academy" وهي أكاديمية دولية متخصصة في مجال التدريب والاستشارات، والتي قامت بدورها بتنفيذ هذه الدورة في مبنى الدائرة مع توفير الأجهزة اللازمة لذلك. التحق بالدورة ١٩ موظفاً؛ ٨ مدراء مديريات الدائرة، و ٤ من موظفي مديرية تكنولوجيا المعلومات و ٧ موظفين من مختلف مديريات الدائرة. التحق المدراء بأول يومين للتدريب، وتعرفوا على المسوحات التي قامت بها الدراسة والاستبانات المستخدمة. وتمكنوا بذلك من معرفة النتائج التي تقدمها الدراسة وماهي المعلومات الأخرى التي يمكن الحصول عليها منها، بالإضافة إلى إلمام بالمهارات الأساسية للتحليل الإحصائي، وكيفية استخراج نتائج بسيطة باستخدامها. أما باقي الموظفين (إلى جانب مديري اثنين) فقد تدربوا على المهارات التقنية لـ SPSS كتعديل متغيرات موجودة وحساب أخرى جديدة، كيفية إضافة متغيرات جديدة لقواعد البيانات، وإعداد جداول ورسوم بيانية مختلفة وتحويل مخرجات SPSS إلى اكسل والتعليق على هذا النتائج. وقد كان التدريب على قواعد البيانات الخاصة بالمسوحات التي تم تنفيذها في دراسة الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين والتي قامت الفاو بتزويد الدائرة بها. وهناك متابعة مستمرة من قبل المدرب لتقديم الدعم والمساعدة، والإجابة على أية تفسيرات قد يحتاجها موظفي الدائرة بما يتعلق باستخدام SPSS. إلى جانب ذلك تم عقد يوميين إضافيين للتدريب وذلك بعد مرور فترة على التدريب

الرئيسي، حيث تم تدريب بعض الموظفين على مهارات متقدمة باستخدام SPSS ، كالتحكم أكثر بالمخرجات وحفظها بأشكال مختلفة.

وللتأكيد على أهمية هذه الدورة وعلى مدى الاستفادة منها تم عقد ورشة عمل بتاريخ ٢٥-٢٦/٣/٢٠١٦. هدفت هذه الورشة إلى بيان قدرة الموظفين الذين تلقوا التدريب على استخدام SPSS لاستخراج نتائج من الدراسة. حيث قام مديري المديرية بالطلب من هؤلاء الموظفين إيجاد بعض النتائج ذات الصلة بعمل المديرية بشكل خاص، ومن ثم الخروج بتوصيات بناءً عليها.

واستكمالاً لهذا قدّم مديرو المديرية عروضاً توضيحية لهذه النتائج. وقد بدأت هذه الجلسة بتوضيح هدفها وهو بيان قدرة الدائرة على استخدام الدراسة، والخروج بنتائج تتعلق بعمل الدائرة.

وتبعها تقديم المهندس نضال حداد للعرض الذي يقوم بتقديمه في المخيمات. ثم قام مدير مديرية المشاريع والتخطيط بتقديم أهم مخرجات الدراسة المتعلقة بالمساكن والبنية التحتية (الكهرباء والمياه والصرف الصحي). حيث ظهرت بعض الجوانب التي هي بحاجة إلى تحسين، فهناك بعض المساكن الغير مزودة بشبكة مياه أو صرف صحي، الأمر الذي يستدعي وضع خطط لمعالجة ذلك.

أما مدير مديرية المالية فقد قدم بعض مخرجات الدراسة المتعلقة بالدخل؛ متوسط دخل الأسرة ومتوسط دخل الأفراد في المخيمات، أعلى دخل وأقل دخل للأسرة، بالإضافة إلى عدد الأسر التي تتلقى مساعدات مالية من الأونروا ومن صندوق المعونة الوطنية.

وبعدها قدّم مدير مديرية خدمات المخيمات المهندس رفيع خرفان تطبيقاً فعلياً للاستفادة من دورة SPSS في إجراء دراسة على الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين وتحليل نتائجها.

حيث قام بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على مدى رضى مجتمع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين عن عمل المرأة، من خلال التعرف إلى النواحي الاجتماعية، الدينية، والاقتصادية، بيئة العمل، ومعوقات عمل المرأة تبعاً لمتغيرات الجنس، مكان السكن، العمر، والمستوى التعليمي. وتكوّن مجتمع الدراسة من عينة قوامها (٢٤٤) فرد من سكان المخيمات، وتمت معالجة البيانات التي تم جمعها إحصائياً باستخدام SPSS. تم فيها استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على أسئلة وفرضيات الدراسة، وذلك من خلال تصميم استبانة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتوزيعها على مجتمع البحث والدراسة للإجابة عليها، ومن ثم جمع هذه الاستبانات وتحليلها. وأظهرت الدراسة عدم وجود معوقات اجتماعية أو دينية بشكل قوي، حيث أن هناك نسبة بسيطة من مجتمع المخيمات يعارض عمل المرأة من نواحي اجتماعية أو دينية يمكن التغلب عليها، كما أن هناك اعتقاد سائد بأن عمل المرأة مجدي اقتصادياً للعائلة والمجتمع، ولكن تبقى المشكلة الرئيسية وهي وجود معوقات لعمل المرأة سيتم الحديث عنها لاحقاً ضمن قطاع المشاركة في القوى العاملة.

(٢) ورشات العمل في المخيمات:

لأن الهدف من هذا المشروع هو إعادة بعض من الكم الهائل من معلومات وإحصاءات دراسة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين للاجئين أنفسهم، وتلقي تفسيراتهم حول تلك البيانات، إلى جانب تحفيز نقاشات حول السياسات والإجراءات اللازمة والتي يمكن أن تحسن الوضع؛ تم عقد ورشات عمل في المخيمات الثلاثة عشر للاجئين الفلسطينيين في الأردن، وحضرها ممثلين عن كافة أبناء المخيمات بعدد لا يقل عن ٣٠ شخص في كل ورشة.

وصف الورشات:

في البداية تم عقد ثلاثة ورشات في كل من مخيم الشهيد عزمي المفتي، مخيم البقعة ومخيم حطين، حيث شارك فيها ممثلين عن المخيمات الثلاثة عشر. بدأت هذه الورشات بحوالي الساعة العاشرة صباحاً، وانتهت الساعة الواحدة بعد الظهر بحيث استمرت كل ورشة ٣ ساعات تقريباً. كان التنسيق والتحضير لهذه الورشات مسؤولية دائرة الشؤون الفلسطينية، فقد كان هناك حضور دائم لمنسق المشروع المهندس نضال حداد، ومنسقة الورشات المترجمة السيدة هبة المعاني بالإضافة إلى مدراء مكاتب الدائرة في المخيمات. أما عن الحضور فقد كانوا من كافة فئات مجتمع المخيمات؛ لجان خدمات المخيمات، الهيئات الاستشارية، ممثلين عن بعض مؤسسات المجتمع المحلي كمراكز البرامج النسائية، لجان الزكاة، الأندية الرياضية، مراكز التأهيل المجتمعي لرعاية المعاقين، ومراكز الأيتام، إلى جانب ممثلين عن العامة كمعلمي المدارس، شباب عاملين وآخرين عاطلين عن العمل. أما من جانب الأونروا فقد حضر كل من مدراء المخيمات، مدراء التعليم، ومدراء الصحة في المخيمات. كان هناك أيضاً حضور لبعض الجهات والمنظمات الدولية التي تتعامل معها الدائرة كالسفارة النرويجية والمنظمة اليابانية للتعاون الدولي (جايجا). وبهذا بلغ إجمالي الحضور في هذه الورشات الثلاثة ١٣٢ شخصاً، منهم ٤٠ إناث و ٩٢ ذكور. وتم تعزيز هذه الورشات بعقد ورشات أخرى شملت كافة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الثلاثة عشر، وتولت الدائرة مسؤولية تنظيمها وتقديم العروض أيضاً.

بالإضافة لهذه الورشات تم عقد ورشة عمل بتاريخ ٢٥-٢٦ شباط ٢٠١٦. وكانت بحضور عطوفة مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية ومدراء مديريات الدائرة وبعض موظفي الدائرة، ومن الفافو السيد Age Arlid Tiltnes والسيد أكرم عطالله. وقد كان محتواها مشابه لمحتوى ورشات المخيمات، وتخللها وتبعها نقاشات وتوصيات.

محتوى الورشات:

تولت مؤسسة الفاو للدراسات والأبحاث في البداية مسؤولية تقديم عرض توضيحي PowerPoint خلال أول ثلاثة ورشات حيث قام كل من السيد Age Arlid Tiltnes والسيد أكرم عطالله بعرض أبرز نتائج الدراسة حول المواضيع الرئيسية التي غطتها المسوحات. ومن ثم تولت الدائرة تقديم باقي الورشات في المخيمات.

استهلت هذه الورشات بتقديم نبذة عن المشروع من قبل السيد نضال حداد، حيث تم الحديث عن الدراسة التي نُفذت وعن كيفية إجرائها وعن المسوحات والاستبانات التي تم توزيعها، إلى جانب المواضيع التي تمت تغطيتها في الدراسة. تبعها عرض النتائج، حيث قام السيد Age Arlid Tiltnes والسيد أكرم عطا الله بالحديث في البداية عن موضوع السكان، فتم توضيح مفهوم اللاجئ الذي اعتمده الدراسة والذي شمل لاجئي عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧، والأسرة اللاجئة هي أي أسرة تحتوي على الأقل على فرد لاجئ واحد. ومن ثم أوضحوا بعض النتائج ذات العلاقة بمجتمع اللاجئين داخل المخيمات وخارجها، من حيث متوسط الأعمار للذكور والإناث، متوسط حجم الأسر، ترتيب المخيمات من حيث حجم الأسر، ونسبة الأسر النووية والممتدة.

أما الموضوع الثاني الذي تم عرضه هو المسكن؛ من حيث بيان أنواع المساكن حسب عدد الغرف، نسب الازدحام في كل مخيم مع المقارنة بين الازدحام عام ٢٠١١ وعام ١٩٩٩ داخل المخيمات، وبين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠١٢ خارج المخيمات. كما تمت الإشارة أيضاً إلى أن البنية التحتية في المخيمات قد تحسنت بشكل كبير مقارنة مع السنوات السابقة، بالإضافة إلى توضيح مدى الرضا العام عن المسكن.

من ثم عُرض موضوع الصحة والخدمات الصحية التي يتلقاها اللاجئين في المخيمات وخارج المخيمات، والتي قامت الدراسة بتغطيتها وأهمها؛ النظرة الصحية الذاتية، نسب

التدخين في المخيمات، نسب انتشار الأمراض المزمنة، الجهات التي يقوم اللاجئون بمراجعتها لتلقي الخدمات الصحية مع بيان النسب، ويُذكر أن الأونروا هي خيار نصف سكان المخيمات، نسب تغطية التأمين الصحي على اختلاف أنواعه في المخيمات، مع بيان الرضا عن الخدمات الصحية من مختلف القطاعات. وفي نهاية هذا الموضوع تم توضيح أهم القضايا التي بحاجة إلى تحسين في عيادات الأونروا وتشمل قضايا تتعلق بطواقم العمل، الخدمات الصحية، المرافق الصحية والأدوية والاستشفاء، وذلك حسب ما ورد في الدراسة.

وقد شمل العرض أيضاً جانب التعليم؛ نسب الالتحاق (ذكور وإناث) بالروضات والتي ارتفعت لمن هم في سن ٥ سنوات مقارنة مع عام ١٩٩٩. أما نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي وما بعد الثانوي فهي متباينة بين المخيمات. وبما يتعلق بنسب التسرب والامية في المخيمات فهي في تناقص. بالإضافة إلى بيان نسب رضا الطلاب وذويهم عن الخدمات التعليمية في كل من مدارس الأونروا والمدارس الحكومية مع ذكر أهم الأمور التي هي بحاجة إلى تحسين. وقد أوضح السيد Age Arlid Tiltnes أن أهم العوامل المؤثرة بنسب الالتحاق بالتعليم هي الصحة، المستوى التعليمي للوالدين، أما الدخل وعدد الأبناء فله تأثير لكن ليس بشكل مباشر.

وبعد ذلك تم تقديم موضوع العمل والبطالة. فقد ذكرت نسبة المشاركة في القوى العاملة في المخيمات وخارجها بشكل عام وفي كل مخيم بالتحديد. وقد تم توضيح أن النساء يعملن في وظائف ذات طبيعة إدارية بنسبة أكثر من الرجال. بما يتعلق بعقود العمل فقد زادت عن السابق مقارنة مع عام ١٩٩٩. وبالنسبة للبطالة فهي أعلى ما بين النساء والشباب، وللنساء فإنها تزداد كلما ازداد مستوى التعليم.

ومن الجدير بالذكر أن التفاعل مع ما قدم في الورشات في المخيمات متفاوت ويختلف من مخيم إلى آخر؛ فقد اختلفت المواضيع التي أثارت مداخلاتهم، اسئلتهم ومناقشاتهم. فبعض

المخيمات اهتم بشكل كبير وأكثر من غيره بموضوع التعليم، والبعض اهتم بموضوع السكن والآخر ركز على موضوع الصحة والخدمات الصحية، إلا أن هذه المداخلات كانت قيمة ومفيدة وساهمت كثيراً في معرفة بعض القضايا التي تُهم مجتمع اللاجئين والتي هي بحاجة إلى تحسين وتطوير. وفي نفس الوقت فإنها ستعكس على سياسات الدائرة للتركيز على هذه الجوانب والعمل على تطويرها.

مداخلات مشتركة (عامة) بين المخيمات:

أبدى حضور الورشات اهتماماً كبيراً بالدراسة، وبمعرفة الجوانب التي قامت الدراسة بتغطيتها، إلى جانب الاستماع الجاد إلى العرض الذي تم تقديمه حول نتائج الدراسة حيث كانت هناك مداخلات، ملاحظات، ونقاشات عامة ومشتركة تم طرحها في جميع ورشات العمل في المخيمات، وهي ذات علاقة بالدراسة ككل وبورشات العمل أيضاً وليست ذات صلة محددة بالمواضيع التي تم عرضها خلال الورشات. فقد كان هناك تساؤل وعتب كبير من الحضور للتأخر في عرض هذه النتائج. فالدراسة انتهت منذ عام ٢٠١١ ومضى عليها وقت طويل فلماذا لم تعرض قبل الآن. أوضحت الفافو أن فكرة هذا المشروع جاءت متأخرة قليلاً لكنها مع ذلك ذات فائدة ونفع وتُحقق هدفها باطلاع أبناء المخيمات على أهم نتائج الدراسة، وبخاصة أن هذه النتائج تم جمعها من المخيمات وذات صلة بحياتهم وظروفهم المعيشية. وأضاف آخرون أن هذا التأخير قد يؤثر على واقعية النتائج ووصفها للوضع الحالي في المخيمات بحيث أنها أصبحت قديمة ولا تعكس الوضع بشكل صحيح. تم التعقيب أن التغيير الحاصل ليس بالكبير، وأن هذه النتائج تعكس الظروف المعيشية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين بغض النظر عن زيادة أو انخفاض النسب.

إلى جانب ذلك، استفسر العديد ما الذي سيتم فعله بعد أن بينت هذه الدراسة بعض الجوانب المعيشية في المخيمات والتي هي بحاجة إلى تحسين وتطوير؟ وهل وضعت هذه الدراسة

حلول لتلك المشاكل وكيف سيتم تحسين هذه الظروف؟ وما إذا كانت دولة النرويج والحكومة النرويجية بالتحديد ستقدم دعماً نقدياً للفلسطينيين أو ستزيد دعمها لوكالة الغوث الدولية؟ تم الإيضاح أن الهدف من هذه الدراسة الوقوف على الظروف المعيشية للاجئين، فهو هدف بحثي محض؛ ولكن وضعت هذه الدراسة بين أيدي صانعي القرار كالمؤسسات الحكومية، الوزارات، الأونروا والمانحين لاطلاعهم على هذه الظروف، وليقوموا بوضع الخطط لتحسين تلك الظروف ولرسم السياسات لذلك. وكذلك وضع مقترحات لمشاريع بناءً على هذه النتائج ليتم عرضها على الجهات المعنية.

وبنفس السياق طالب الحضور وضع هذه النتائج بشكل خاص أمام الأونروا لاطلاعها على جانب القصور في الخدمات التي تقدمها، وانعكاس ذلك على الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين، لكي تقوم بتصويب الوضع والعمل على تحسين الخدمات التي تقدمها.

تساءل آخرون لماذا لم تحدد الدراسة المسؤول عن التقصير في بعض الجوانب ولماذا لم تبحث في أسباب التقصير؟ تم التوضيح أن الهدف هو الاطلاع على الظروف المعيشية وليس التحقيق في تلك الظروف.

وقد شكك البعض بمنطقية بعض البيانات وواقعيتها، وأعزوا ذلك إلى أن بعض اللاجئين لم يقدموا معلومات صحيحة لكي يتلقوا أو يستمروا بتلقي المعونات والمساعدات.

مخرجات الورشات:

ولأن القصد من وراء هذه الورشات هو أن يقوم المشاركون بمناقشة الإحصاءات المقدمة، ولأن تلك الآراء والنقاشات والمداخلات التي قد يصدرونها ويشاركون بها تفيد سياسات وأنشطة دائرة الشؤون الفلسطينية، الأونروا، ومؤسسات المجتمع المدني، تم أخذ الملاحظات خلال الورشات حيث قامت بذلك المترجمة السيدة هبة المعاني من دائرة الشؤون الفلسطينية. وتم ترجمة تلك الملاحظات إلى المخرجات التالية:

السكان:

عند الحديث عن الديموغرافيا أكد الحضور على ما توصلت إليه الدراسة بما يتعلق بانخفاض معدلات المواليد ونسبة الخصوبة، ولعل هذا الأمر يتطابق مع ما توصل إليه التعداد السكاني الأخير عام ٢٠١٦، وقد فسّر بعضهم ذلك بتغير الثقافة والعادات والتقاليد التي أدت إلى انخفاض حجم الأسر وتحولها من أسر ممتدة إلى أسر نووية.

لكن مخيم جرش يختلف عن غيره من المخيمات فما زالت معدلات المواليد مرتفعة، وما زال هناك العديد من الأسر الممتدة. وقد عزا البعض ذلك إلى ثقافة أهل المخيم على الرغم من إنه الأفقر.

وقد انعكس هذا الانخفاض بدوره على الازدحام داخل المساكن وداخل الغرف.

ومن الجدير بالذكر ما تم التطرق إليه بخصوص ما يُعرف بالأحياء الفقيرة (Slum Areas)، وهي عبارة عن تجمعات غير رسمية للاجئين الفلسطينيين خارج المخيمات الرسمية ومنتشرة في أغلب محافظات المملكة، حيث تمت الإشارة إلى أن أعداد اللاجئين في هذه المناطق لم يتم إحصائها بشكل كامل، وهذا من شأنه أن يقلل العدد الفعلي للاجئين الفلسطينيين في

الأردن. تم الإيضاح أن اللاجئين خارج المخيمات تم إحصائهم في "دراسة خارج المخيمات"، ولكنها اشتملت على عينات عشوائية كانت مناسبة للتعرف على الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين خارج المخيمات ومقارنتها مع ظروف اللاجئين داخل المخيمات.

وأضاف آخرون أن القاطنين في هذه الأحياء الفقيرة في المحافظات البعيدة كالكرك ومنطقة سحاب والأغوار، لا يحصلون على خدمات مشابهة لتلك للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات أو حتى خارجها في المحافظات الأخرى كالعاصمة وإربد مثلاً. حتى أن وصولهم لتلك الخدمات يعتبر أمراً صعباً وشاقاً بالنسبة لهم.

المسكن:

حظي قطاع المسكن بالعديد من المداخلات والملاحظات التي لا تقل أهمية عن تلك التي برزت في القطاعات الأخرى. فعند الحديث عن تناقص أعداد المساكن التي تحتوي أكثر من ثلاث غرف، كالمساكن من أربع أو خمس غرف، عزا الحضور هذا التغيير إلى عدة أسباب منها، السماح ببناء طابق ثاني وطابق ثالث؛ حيث أصبح التوسع عمودياً بدل من الأفقي. إلى جانب ذلك فإن الأسر بدأت تتحول من أسر ممتدة إلى أسر نووية فلم يعد يعيش الأقارب معاً كالجد والجدة فليس هناك حاجة لغرف كثيرة في المنزل، والأبناء بدأوا بترك منازل ذويهم عند الزواج وبالانتقال إلى منازل خاصة بهم. بالإضافة إلى ذلك فإن أعداد افراد الأسرة بدأت بالتناقص وانخفض عدد المواليد أيضاً، مما انعكس على عدد الغرف في المسكن. فالمسكن ذو الغرف القليلة أنسب للعائلات الصغيرة.

ولهذا علاقة مباشرة أيضاً مع انخفاض الازدحام داخل الغرفة الواحدة، وبحسب الدراسة فإن الازدحام يعني ثلاثة أشخاص أو أكثر في الغرفة الواحدة. وقد علل الحضور ذلك بنفس الأسباب المذكورة أعلاه؛ السياسات التي تسمح ببناء طابق ثاني وثالث، تناقص الأسر

الممتدة، انخفاض معدلات الخصوبة والمواليد، فأعداد الأسر بدأت بالتناقص ولم يعد هناك ازدحام. بالإضافة إلى قيام البعض بفصل الغرف وقسمة الغرفة الواحدة إلى غرفتين، مما يخفف أعداد الأفراد في الغرفة الواحدة.

ومن وجهة نظر البعض فإن مشكلة الازدحام بشكل عام داخل المخيمات ستبقى قائمة، ولعل ذلك يرجع إلى محدودية مساحة المخيمات، كما أن الأعداد ستستمر بالتزايد في رقعة محدودة على الرغم من محاولة إيجاد الحلول للتقليل من ذلك. وأشار البعض أن هناك من تتحسن ظروفهم، ويقومون بترك منازلهم في المخيمات وينتقلون للعيش خارجها، إلا إنهم يقومون بتأجير تلك المنازل، وبهذا لا يساهم انتقالهم بخفض الازدحام بحيث يتساوى الخارجون من المخيم مع المنتقلين إليه.

أما بالنسبة لمخيم جرش فما زال هناك ازدحام، وهذا يعود إلى ارتفاع نسبة المواليد في مخيم جرش فهي أعلى من باقي المخيمات. وكذلك فإن بناء طابقين أو ثلاثة ليس شائعاً كما في غيره من المخيمات، لأن الوضع المالي أقل فهو أفقر المخيمات وسكانه لا يملكون المال الكافي للبناء، كما إنهم لا يستطيعون الحصول على قروض لعدم حملهم للرقم الوطني.

ومن الجدير بالذكر أن البنية التحتية في المخيمات قد تحسنت بشكل عام في كل المخيمات، وفي مخيم جرش بشكل خاص، وذلك بعد تنفيذ الوكالة السويسرية للتعاون الدولي (SDC)

لمشروع تأهيل المساكن في مخيم جرش، إلا أن الوضع كما ذكر الحضور بحاجة إلى مزيد من التطوير والتحسين سواء في مخيم جرش أو باقي المخيمات. فهناك العديد من المساكن الغير موصولة بشبكة الصرف الصحي. وهناك بعض المساكن التي مازالت مبنية من الزينكو بالكامل أو السقف فقط، الأمر الذي يستدعي ترميمها.

أما عن الظروف البيئية المحيطة بالسكن فقد تحدّث الحضور عن الضوضاء والضجيج الذي يؤدي إلى إزعاجهم ويؤرق راحتهم في الليل والنهار. وقد شكوا الكثيرون من نظافة المنطقة السكنية المحيطة بالمساكن والشوارع أيضاً. فهي ممتلئة بالنفايات الموجودة إلى جانب الحاويات وعلى جنبات الطرق وتفتقر إلى أدنى أشكال النظافة. وقد ذكروا أن هذا يشكل خطراً بيئياً كبيراً، وبؤرة لانتشار الأمراض حيث أنها مكرهة صحية. وقد عزا بعض اللاجئين السبب في ذلك إلى عدم وجود نظام الفترات، وبخاصة في أيام العطل مما يترتب عليه تراكم النفايات، وتجمعها لفترة طويلة.

الصحة:

يجب التنويه إلى أنه لا يتم اعتبار الخدمات التي تقدمها العيادات التابعة للأونروا كنوع من أنواع التأمين الصحي بل خدمات صحية أولية. ولهذا فإن عدد كبير من أهالي المخيمات لا يحملون تأمين صحي (حسب الدراسة الأخيرة للفاو عام ٢٠١١ نصف سكان المخيمات لا يحملون تأميناً صحياً).

وبهذا طالب أهالي المخيمات بالحصول على تأمين صحي شامل بحيث يتمكنوا من تلقي العلاج اللازم واللائق، إلى جانب تحسين الخدمات التي تقدمها عيادات الأونروا، ورفع نسبة مساهمة الوكالة بالاستشفاء.

ولذلك عند الحديث عن الخدمات الصحية التي تقدمها العيادات التابعة للأونروا كان للحضور عدة شكاوى؛ منها ما يتعلق بطاقم العمل. فهذه المراكز تفتقر لأطباء الاختصاص، فاللاجئ لا يجد من يقدم له الاستشارة الطبية إذا كان يحتاج لذلك في مجال معين كالعظام أو الجلدية مثلاً. ولهذا يضطرون لمراجعة مراكز أخرى، إذا ما كانوا يملكون المال الكافي وهؤلاء أقلية.

وقد اشتكى البعض من الأدوية التي تقدمها تلك العيادات، فهي لا تشمل أدوية الأمراض المستعصية، فتللك الأدوية غير متوفرة وهي بنفس الوقت ضرورية وباهظة الثمن، ولا يستطيع اللاجئ دفع ثمنها.

بالإضافة إلى ما تم ذكره أعلاه، فقد علق البعض على طول الانتظار للحصول على استشارة طبية، فهناك العديد من المرضى، الذين لا تكفي الطاقة الاستيعابية لتلك العيادات من حيث الأطباء، وطاقم العمل بتحملها وتليبيتها، مما يضطر المراجعون إلى تحمل عناء الانتظار الطويل. وحتى بعد ذلك فإن وقت الاستشارة نفسه قصير وغير كافي لشرح الحالة المرضية بالتفصيل.

وبما يتعلق بالمرافق الصحية في هذه العيادات فهي تحتاج إلى المزيد من التحسين والتطوير، وغير مجهزة بشكل كامل وكاف لتقديم الخدمات الصحية المناسبة.

لذلك ازداد التوجه نحو القطاع الحكومي والقطاع الخاص للحصول على الخدمات الضرورية اللازمة، على الرغم من أن الكثير غير قادرين مادياً على القيام بذلك.

أما بالنسبة للرعاية الصحية أثناء وبعد الحمل، فقد أظهر اللاجئون رضاهم عن تلك الخدمات المقدمة والتي تلاقي استحساناً كبيراً لدى العديد.

ولهذه الأسباب اعتبر العديد من اللاجئيين أن الخدمات التي تقدمها تلك العيادات خدمات أولية بسيطة غير كافية لتقديم علاج شامل، بشكل لا يضطرهم لمراجعة مراكز ومستشفيات القطاع الحكومي أو حتى الخاص. مما جعلهم يؤكدون وبشكل كبير بمطالبة الأونروا بتحسين الخدمات التي تقدمها عياداتها، والتي تراجع مستواها مؤخراً وذلك حسب وجهة نظرهم.

التعليم:

كان موضوع التعليم من المواضيع التي أثارت اهتماماً كبيراً في المخيمات، وأضاف الحضور مداخلات ونقاشات عديدة.

فقد أرجع الحضور التفاوت في الالتحاق بالتعليم الأساسي بعد سن الخامسة عشرة إلى أسباب عدة منها: إعالة الأسرة؛ فقد يترك الذكور المدارس من أجل العمل ومساعدة الأسرة في الحصول على دخل يؤمن لهم متطلبات العيش. فالوضع الاقتصادي في المخيمات عامل مهم يؤثر بالتحاق الطلاب بالمدارس وإكمال تعليمهم. وأضاف البعض أن الصبغة التجارية في بعض المخيمات وانتشار أسواق معينة يُسهل ذلك، ففرصة العمل محيطة بالمدارس فقد يتسرب الطالب ويجد العمل مباشرة. فمخيم حطين على سبيل المثال مليء بأسواق الملابس المستعملة، والطالب يترك المدرسة بكل سهولة ويعمل بتلك الأسواق. وأيضاً الوضع في مخيم أربد مشابه فأسواق بيع الخضار منتشرة فيجد الطالب فرصة العمل أمامه مباشرة. والموقع الجغرافي في المخيمات لا يؤثر فقط على الذكور بل على الإناث أيضاً، ففي مخيم جرش والطابية مثلاً حيث تنتشر تربية المواشي بسبب انتشار المراعي بوفرة، فتترك الإناث التعليم ويبدأن بالعمل في تربية المواشي وصناعة منتجات الحليب.

من المشاكل الأخرى التي تعاني منها المدارس نظام الفترتين فهو غير مريح ولا يحبذ الطلاب وأولياء أمورهم. وأن الفترة المسائية تشكل خطراً على الطالبات، وبخاصة في فصل الشتاء، حيث لا يشعر الأهالي بالأمان على فتياتهم عند العودة من الفترة المسائية أو حتى عند خروجهن في وقت باكر في الفترة الصباحية.

بالإضافة إلى ذلك تعاني المدارس حالياً من اكتظاظ الغرف الصفية، وأحد الأسباب وراء ذلك اللجوء السوري فقد التحق العديد من الطلاب الفلسطينيين، الذين جاؤا من سوريا بسبب الأزمة هناك، بالمدارس التابعة للأونروا. فأصبحت الصفوف مكتظة وبشكل كبير. إلى جانب

الأزمة المالية التي مرّت بها الأونروا مؤخراً؛ حيث أدت هذه الأزمة إلى زيادة ازدحام الطلاب بالغرفة الصفية بعد أن قامت الأونروا سابقاً بتقليص العدد. فقد يصل عدد الطلبة إلى ٥٠ طالب في الغرفة الصفية.

أما البيئة الصفية والبنية التحتية للمدارس من حيث المقاعد، الألواح، المرافق كالمساحات، المقاصف، دورات المياه والتكييف فهي سيئة للغاية وتؤثر سلباً على الطلاب لأنهم يفتقرون إلى وسائل التعليم والراحة مما يشجعهم على ترك التعليم. إلى جانب أن الطالب لا يشعر بالأمان في المدارس، وأن ذويهم قلقون على أبنائهم بسبب عدم وجود الأسوار لهذه المدارس مما يشكل خطراً عليهم.

تطرّق العديد للحديث عن جودة التعليم المُقدم من قبل المدارس، وقد وصفه البعض أنه رديء وسيء، الأمر الذي يؤثر سلباً على مخرجات التعليم وعلى نسبة الطلاب الذين يكملون تعليمهم الأساسي.

وتحدّث آخرون عن موقع المدارس وتأثيره على نسب الالتحاق بالتعليم، فبُعد المدرسة عن مناطق السكن في المخيم يقلل من التحاق الطلاب. أوضحت الدائرة أن هذا الوضع في القديم كان صحيحاً، إلا إنه في الوقت الحالي غير ذلك، فالمدارس التابعة للأونروا أو الحكومة متواجدة في المخيمات أو بالقرب منها، ووسائل المواصلات متاحة فهي بذلك لا تعيق التحاق الطلاب بالمدارس. وأن ما يحكم بناء مدارس الأونروا هو توافر الأراضي وموقعها.

وقد علّل البعض أسباب انخفاض الالتحاق بالتعليم الجامعي إلى عدم توفر فرص عمل للذين يحملون شهادات جامعية. فالطالب عندما يرى غيره وقد أكمل تعليمه الجامعي وما زال عاطلاً عن العمل يصاب بالإحباط، ولا يجد ما يشجعه على إكمال دراسته الجامعية.

أما بالنسبة للالتحاق برياض الأطفال، أكد أولياء الأمور على أنهم يفضلون الحاق أطفالهم الذين هم في سن الخامسة برياض الأطفال على أولئك في سن الرابعة، أو حتى الحاقهم مباشرة بالمدرسة.

المشاركة في القوى العاملة:

من الجدير بالذكر أن مفهوم البطالة الذي تم استخدامه في الدراسة هو مفهوم البطالة الممتدة (مفهوم منظمة العمل الدولية) فهذا يشمل العاطلون عن العمل الذين لا يبحثون عن فرص عمل (المحبطون).

ولأن البطالة مشكلة تؤرق العديد من اللاجئين داخل المخيمات. فقد شكا الحضور من انتشارها بشكل كبير بين أبناء المخيمات سواء الحاصلين أو غير الحاصلين على شهادات علمية من الذكور والإناث على السواء. وقد عزا بعضهم ذلك إلى عدم توافر فرص عمل كثيرة داخل المخيمات. بالإضافة إلى بُعد بعضها عن المناطق التنموية والمصانع كمخيم جرش مثلاً، وأن الفرص المتوفرة تتعلق بالمهن الحرفية كأعمال الميكانيك والنجارة، بالإضافة إلى الزراعة وأعمال التجارة، وهي بذلك لا تتناسب مع المؤهلين علمياً. ولهذا طالب العديد من اللاجئين بتوفير فرص عمل لهم في القطاع الحكومي والعسكري بكافة أجهزته، وعدم الاقتصار فقط على المصانع والمشاغل (القطاع الخاص).

من وجهة نظر البعض أن الكثير لا يعملون لاعتمادهم على المعونات والمساعدات، هذا إلى جانب أن بعض المساعدات ستنتقطع، فيفضلون عدم العمل للاستمرار في الحصول على هذه المعونات، وبخاصة أن أجور العمل منخفضة جداً.

وقد ذكر آخرون أن للجوء السوري أثر كبير في البطالة. حيث أنهم ينافسون على فرص العمل القليلة المتاحة ويحظون بها لأنهم يقبلون بأجور عمل منخفضة، وهم في نفس الوقت مهرة ويتقنون العديد من الحرف والمهن.

أما وضع أبناء جرش فهو مختلف، فهم لا يحملون الرقم الوطني ولذلك لا يستطيعون الالتحاق بالقطاع الحكومي، والفرص المتوفرة لديهم ليست كثيرة. فلا يجدون أمامهم إلا العمل في المصانع والمشاغل والشركات التابعة للقطاع الخاص. ويتم استغلالهم فيقبلون بأجور عمل قليلة لأنهم مضطرون لذلك، عدا أن الفرص المتوفرة تبعد عن منطقة سكنهم فلا يقبلون بها لاضطرارهم إلى دفع تكاليف المواصلات في أغلب الأحيان.

ويرى آخرون أن عدم الوعي والمعرفة بقوانين العمل وحقوق العاملين يساهم بشكل كبير بارتفاع البطالة. فقد يقع العامل ضحية استغلال أصحاب العمل، مما يضطرهم لترك العمل وذلك لأسباب عدة، كتكليفهم بأعمال أخرى غير المتفق عليها أو زيادة ساعات العمل وبنفس الأجر المنخفض، فيتركون الوظيفة دون الحصول على كامل حقوقهم وذلك لتوقيعهم على عقود إذعان.

أما عن انخفاض نسبة التحاق النساء بسوق العمل، فقد تحدّث بعضهم أن السبب بذلك يرجع إلى الفكر السائد لدى أبناء المخيمات والنظرة السلبية اتجاه عمل المرأة، فما زال هناك من يعتقد أن المرأة لا يجب أن تعمل. وعلى الرغم من أن هذه النظرة بدأت تتراجع لدى أبناء المخيمات إلا أنها تؤثر على نسبة مشاركة الإناث بقطاع العمل وتزيد من انتشار معدلات البطالة. لذلك تتوجه بعض النساء إلى الاعتماد على التشغيل الذاتي والعمل داخل المنزل، فيُقمّن بصناعة بعض المنتجات كالعطور والكريمات، إلا أنهن يواجهن مشكلة في تسويق تلك المنتجات وبيعها.

وبنفس السياق أكد البعض على صحة ما توصلت اليه الدراسة الأخيرة للفافو ٢٠١١؛ وهو أن تعليم النساء يزيد من البطالة لأنهن أصبحن أكثر انتقاءً للوظائف فيرفضن تلك التي لا تتناسب مع مؤهلاتهن وتخصصات الدراسة.

ومن الجدير التطرق إلى معيقات عمل المرأة التي ظهرت في الدراسة التي أجراها مدير مديرية خدمات المخيمات في دائرة الشؤون الفلسطينية المهندس رفيق خرفان وتتلخص فيما يلي: أولاً، المكان المناسب لعمل المرأة، حيث هناك تفضيل للعمل داخل المخيم وفي القطاع العام. ثانياً، بيئة العمل، مثل التحفظ على موضوع الاختلاط مع الرجال، وساعات العمل الطويلة، وتفضيل الفترة الواحدة والصباحية. ثالثاً، قلة الرواتب وخاصة في القطاع الخاص، والتحايل على قانون العمل الأردني من حيث الأجور، ساعات العمل، والاشتراك بالضمان الاجتماعي. محدودية المهن المتوفرة، وسيطرة الرجل إلى جانب ثقافة العيب.

وقد لفت البعض الانتباه إلى أنه على الرغم من أن مسؤوليات المرأة المتزوجة قد تقلصت عن السابق، والسبب في ذلك يعود لانخفاض نسبة المواليد مما انعكس على عدد الأبناء التي تهتم بهم الزوجة، إلا إنها مازالت لا تعمل وما زالت مشاركتها بالقوى العاملة منخفضة.

وقد أشار العديد إلى تأثير البطالة على الفقر والدخل، فهي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة معدلات الفقر وانخفاض دخول الأفراد.

الدخل والفقير:

اعتبر اللاجئون مشكلة الفقر مشكلة عامة ومنتشرة بشكل كبير في المخيمات، وربطوا موضوع الفقر بالدخل بدرجة كبيرة. فدخل أبناء المخيمات منخفض جداً ويعتمد بشكل كبير على المعونات والمساعدات وعلى الدخل الناتج من العمل(الراتب)، وذلك إن توافرت فرصة العمل، فليس هناك مصادر أخرى كتأجير المحلات والمنازل، المدخرات أو أعمال خاصة بالعائلة. فقد عبّر الحضور أن تلك الدخول غير كافية ولا تلبى الحاجات اليومية الأساسية. مما يجعل نسبة الفقر مرتفعة في المخيمات، ويجعلها تعاني من فقر مدقع حسب وصفهم. إلا إنها تتفاوت بين المخيمات، فجرش هو الأفقر بينها، وقد عزا الحضور ذلك للبطالة.

ربط الحضور بين انخفاض الدخل والظروف المعيشية الأخرى مثل الالتحاق بالتعليم. فللدخل تأثير كبير على ذلك، فتدني الدخل مع وجود عدة أفراد في سن الدراسة الجامعية أو في المدرسة يُجبر رب الأسرة على الحاق البعض على حساب الآخرين، وكما سيضطر بعضهم إلى الالتحاق بالعمل في سن مبكرة لإعالة الأسرة وتحسين الوضع المالي لها.

كما أن تدني الدخل ينعكس على الصحة فعند الإصابة بأمراض مزمنة أو التعرض للحوادث، لا يملك اللاجئون المال الكافي لتلقي العلاج بالمستشفيات الحكومية أو حتى الخاصة، مما يثقل كاهلهم ويؤثر على وضعهم الصحي.

أما عن المساعدات فهناك العديد الذين لا يحصلون عليها وتلك المساعدات المالية المقدمة من صندوق المعونة الوطنية أكثر من التي تقدمها الأونروا؛ حيث تصل نسبة الأسر التي تحصل على مساعدات من صندوق المعونة الوطنية إلى ١٠% من سكان المخيمات، بينما من الأونروا ٨% فقط. وفي جميع الأحوال هي قليلة وغير كافية لتلبية احتياجاتهم اليومية. لذلك طالب العديد بزيادة تلك المساعدات المقدمة من الأونروا، وشمولها لعدد أكبر من اللاجئين مما يسهم في تقليل نسبة الفقر وتحسين الوضع ولو قليلاً.